



‘Az-addīn Jassūs.- *As-sulṭa al-murābitiyya: ar-ramzī wa al-mutakhayyal* (Bayrūt: ‘iṣḍārāt al-markaz al-‘arabī li aṭ-ṭibā‘a wadirāsāt as-siyāsāt), 2019, 135 p.

عز الدين جسوس.- السلطنة المرابطية: الرمزي والمتخيل (بيروت: إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، 135 ص.

تباينت المناهج والموضوعات التي تناولت تاريخ المرابطين؛ فمنها ما ركز على ظروف قيام الدولة وتتبع مراحلها، مثل حسن أحمد محمود في كتابه قيام دولة المرابطين. ومنها ما أدرج نشأتها في المشروع السني

بالعالم الإسلامي لمحاصرة المد الشيعي، كما فعل محمود إسماعيل في سوسيولوجيا الفكر الإسلامي؛ ومنها ما أثر البحث في نمط اقتصادها، من قبيل ما قام به إبراهيم القادري بوتشيش في تأليفه بعنوان: الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين؛ ومنها ما تتبع الخط السياسي للدولة من خلال سلاطينها، مثل عباس سعدون نصر الله في دولة المرابطين في المغرب والأندلس: عهد يوسف بن تاشفين؛ ومنها ما ساير التطور المجالي للدولة اللمتونية، مثل سعد زغلول عبد الحميد في المرابطون صنهاجة الصحراء: المثلثون في المغرب والسودان والأندلس؛ ومنها أيضا ما ركز على نظمها، مثل محمد البركة في دراسته بعنوان: الدولة المرابطية: ملامح نظام الكتابة الديوانية.

ومن ثم جاء كتاب الباحث عز الدين جسوس، موضوع هذه الورقة، ليركز على جانب آخر من جوانب الدولة المرابطية، والمتعلق بالسلطنة؛ فصنف لذلك كتابه الحديث الصدور بعنوان: السلطنة المرابطية: الرمزي والمتخيل، الذي تدخل إشكاليته المركزية ضمن المشروع الكلي للباحث، والرامي إلى إعادة الاعتبار للتاريخ السياسي، ولكن ليس من منظوره التقليدي، وإنما التركيز على بنية السلطنة وصلتها بالنظم والمجتمع والذهنيات.

يتألف الكتاب من تمهيد وأربعة فصول؛ فالتمهيد يبرز ”أهمية دلالات رموز السلطنة السياسية في الدراسات الأوروبية (7-10).“ وفي الفصل الأول (11-55)، المعنون بـ ”دلالات السلطنة السياسية الرمزية،“ تتبّع الباحث ما تقوم عليه السلطنة من نظم دينية وإدارية، سعى من خلالها الحُكم إلى ترسيخ شرعيته ومشروعيته في ظل

سياق صحراوي ومغربي، وعلى مستوى العالم الإسلامي، وهو ما يتجسد في الألقاب والجنود والدعاء للسلطين على المنابر والعملة. أما الفصل الثاني (57-72)، والموسوم بـ "ميثولوجيا السلطة السياسية: التنبؤات والأحلام"، فيتعلق بجغرافية التخيل حيث جدلية المجال وذهنية القبيلة والسلطة لدى المرابطين. في حين يهّم الفصل الثالث، (73-93)، وعنوانه "السلطة السياسية ورمزية امتلاك الشرعية لدى الرعية"، دور الرأسمال الرمزي في خدمة الشرعية السياسية. أما الفصل الرابع (95-113)، المعنون بـ "صورة الحاكم المرابطي"؛ فيختص بالتمثيلات الشعبية إزاء الحاكم المرابطي.

وتستند هذه الفصول إلى رؤية قوامها الاعتماد على أدوات بحثية تروم أشكّلة الموضوعات، عبر مفاهيم تُدمج السيرورة في الصيرورة، وتحليل بنية السلطة وتحوّلها زمن المرابطين بالصحراء والمغرب والأندلس. مما جعل الكتاب يمثل أنموذجا لمنظور جديد لتقييم التجربة السياسية بالمغرب والأندلس في الفترة المذكورة؛ إذ يربط نُظم السلطة وممارستها لدى اللمتونين بالشرعية والمشروعية، وتعميق البحث في البنية الرمزية لتلك المؤسسات ووظيفتها الدينية والإدارية؛ فكان المرسل للعلامات، بالمفهوم السيميائي، هو السلطة السياسية المرابطية، لمتلقّ متعدد المواقع والقيم والثقافات، والمتمثل داخليا في القبائل الصحراوية والمغربية والأندلسيين، وخارجيا في المسيحيين والعباسيين.

ومن ثم فإن من معالم التجديد المعرفي والمنهجي للكتاب أن المعلومات خضعت لمقاربة تكاد تكون جديدة، بفضل توظيف واع للدرس السيميائي، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والفكر السياسي؛ فتحوّل الرمز والتخيّل والتمثل والرؤيا إلى مؤشرات لقياس النجاعة والفعالية التاريخيتين. إضافة إلى توظيف الباحث للاشعور واللامادي في فهم صيرورة الأحداث والمؤسسات، بغية تفكيك العقل الجمعي بالمغرب والأندلس في المرحلة المعنية بالدراسة.

وبذلك يثير الكتاب قضايا هامة، لعل أهمها الاستحضار الواعي للسياق في إعادة بناء الأحداث وانتظاماتها، مما سهل تحول الواقعة إلى وحدة نسقية متناغمة مع المساق العام للكتاب؛ لأن السياق، وكما وظفه الباحث، هو براعة تسلسل الأفكار، وربطها بخلفيتها بما يفيد بناء المعنى وتأطير الحقائق.

وقد مكّنت هذه الآلية الباحث من وظيفية قراءة الأحداث وتحديد معالم اتجاهاتها الكبرى وحركاتها العميقة، مما أسعفه في أعمال التفسير التفاعلي والإشكالي للتحويلات البنيوية للسلطة السياسية زمن المرابطين، للوصول إلى الممكنات عبر دراسة الاحتمالات

لتحديد الاتجاهات في سيرورة الحُكْم وصورته. ويبدو ذلك كله من خلال تتبعنا للقضايا التي ركز عليها الباحث، ومنها:

أولا، اعتراف السلطة المرابطية بالخلافة العباسية وطبيعة العلاقة بين المشرق والمغرب: يثير الفصل الثالث قضية "السلطة السياسية ورمزية امتلاك الشرعية لدى الرعية"، عبر مناقشة المؤلف لخلفية اعتراف المرابطين بالخلافة العباسية من خلال اكتفائهم بلقب "أمير المسلمين"، ونقشهم اسم الخليفة العباسي على عملتهم، والدعاء له فوق المنابر، وهي قضية تنبه الباحث لأهميتها؛ فتساءل عما إذا كان ذلك "بحث عن الشرعية الحقيقية أم الشرعية الرمزية؟" من قبل الدولة الصنهاجية (75-86).

كما لفت الباحث الانتباه إلى طبيعة السلطة المرابطية في علاقتها بالخلافة العباسية، حينما حاول تأطير الحكم المرابطي ضمن الفكر السياسي الإسلامي؛ ففي نظره أن السلطة السياسية للدولة الصنهاجية تندرج "ضمن الأنظمة السياسية التي حكمت العالم الإسلامي السني، ... وأدى هذا الأمر بالفكر السني إلى قبول جميع السلطات السياسية التي حكمت العالم الإسلامي والاعتراف بها." ويضيف قائلا: "ينبغي أن نستحضر في هذا المقام علاقة التواصل العميق الذي كان يربط فقهاء الغرب الإسلامي بزملائهم السنة الشرقيين؛ فمؤلفاتهم كانت تنتشر شرقا وغربا (75، 78)." .

وهذا استنتاج يوفق بين اتجاهين في التنظير لعلاقة المغرب بالمشرق الإسلاميين، أحدهما يقول بـ "التنوع في إطار الوحدة"، والآخر يدافع عن "وحدة السلطة واستمرارية الدولة." وبذلك تكمن قيمة هذا الفصل فيما يحيل عليه من قضية جوهرية طالما شغلت بالباحثين، الذين عمل بعضهم على محاولة تحديد طبيعة العلاقة الحضارية بين المشرق والمغرب الإسلاميين، وما إذا كانت قد اتسمت بـ "السيولة والوحدة" أم طبعتها "القطيعة"؟

ثانيا: النسيج المفهومي وفقه المصطلح. تنهل فصول الكتاب من شبكة مصطلحية لا تكتفي بالتنظير والتأمل، وإنما تدمج المفاهيم في مرجعية فكرية ذات أنساق دلالية، تزوج بين السياق العربي الإسلامي والنسق الفكري الأوروبي على أساس مخرجات التاريخ المقارن. وهكذا يتضمن الكتاب شجرة مفهومية تتعلق بـ "السلطة المرابطية"، بناء على تأصيل مصطلحي يدخل في "سوسيولوجيا السلطة"؛ فنجد مفاهيم من قبيل "الرعية"، و"السلطة السياسية"، و"المجتمع السياسي"، و"نسق تداول السلطة"، قد ترتبط بدورها بمصطلحات أخرى خادمة، مثل "الرمز"، و"المتخيل"، و"الحلم".

وتنهل هذه المصطلحات كلها، في تقديرنا، من المفهوم الكلي للمقدس، الذي تحول، من خلال مضمرة الكتاب، إلى معطى ثقافي مركب، يتمظهر عبر تجليات؛ فهو ملكة ثابتة، وتجربة وجودية بالنسبة للإنسان، ونمط فكري يقوم على الانتماء للدين والتعارض مع الدنيوي، ويعطى للزمن مفهوماً خاصاً يلحقه بالبدايات الوجودية واليقينيات الكبرى.

وإذا كانت معالم المقدس تبرز في كتاب السلطة المرابطية من خلال التدين الرسمي للدولة، والتنبؤات، والمتخيل الشعبي إزاء الحكام؛ فإن قراءتها وفق هذا المنظور يمكننا من إدراك خصائص السلطة الرمزية التي استثمرها المرابطون، والتي لها وقع لدى الحكام والرعية على السواء، ومنها آلية الحُلم والتنبؤ التي رافقت التحولات التي مست السلطة في طورها الصحراوي والمغربي والأندلسي.

وإذا كان الباحث قد برأ السلطة المرابطية من إنتاج مقصود لهذه الميتولوجيا، بقوله إن "هذه التنبؤات صاغتها ذهنية المجتمع وروجت لها في استقلال تام عن السلطة السياسية (72)"; فإنه أعطى لذلك تفسيراً دينياً يرتبط بالمشروع المرابطي، وما له من "دلالة خاصة لموقف الرعية من السلطة السياسية المرابطية التي وحدت البلاد وأوقفت الزحف المسيحي (72)".

إننا أمام إنتاج جماعي لذهنية مشتركة في خدمة السلطة، مما يفضي بها إلى إضفاء القداسة الوجودية على الزمن والمجال والإنسان؛ فهي "طريقة للنفاذ إلى عقل الرعية،... لأن الرعية وأصحاب الفقه السياسي مقتنعون بأن في صلاح الحاكم صلاحاً للمحكومين (35)". وهو ما يتجلى في ذكر السلاطين في خطب الجمعة مثلاً، لما يمثله المسجد من تجلٍ للمقدس في المعاش اليومي للسلطة والمجتمع المرابطين. علاوة على حضور المقدس في النظم والألقاب السلطانية؛ من قبيل مخاطبة السلطان بـ"أمير المؤمنين وناصر الدين"، ووصف علي بن يوسف بـ"المرابط"، لا بالمعنى العسكري الصرف، ولكن بدلالاته الصوفية أيضاً، لأن الرباط، في تاريخ الأندلس والمغرب، اتخذ بعدد متداخلين: حربي وديني.

وعلاوة على ذلك فإن المعرفة التقديسية لأصل الأشياء والأمكنة والأزمنة ليست معرفة مجردة، بل معرفة وجودية تحياها الدولة والمجتمع ويتمثلانها شعائرياً عبر طقوس احتفالية. ولعل في متابعة الخطط الدينية والإدارية المرابطية، ومظاهر اللاشعور السياسي للرعية وقتئذ، ما يكشف عن تجليات المقدس في الحياة اليومية، لأن ذلك كله يفرز، في

نظر الباحث، "بناء متخيّل معين في ذهنية الرعية التي تساهم في نشره والدعوة له عن قصد وعن غير قصد، بل وتعمل أيضا على تطويره وتضخيمه (7)".

ومن ثم فإن قضايا "نسق تداول السلطة" في دواليب "المجتمع السياسي"، وتشكيل موقف الرعية من السلطة السياسية، لا يمكن فهمها إلا باستحضار مفهوم المقدس وتجلياته لدى المرابطين، وهو ما أدركه المؤلف لما فكّك تنبؤ حوادث عام 510هـ/1116م، وقرأه بمنهجية سياقية، أسعفته في ربط الرؤيا بالتحوّلات المجتمعية؛ إذ لم يعد ذلك الحُلم عبارة عن تجلٍ للاشعور الفردي أو الضبط الذاتي أو التحوّل الداخلي، وإنما أضحى إفرازا للواقع التاريخي بحكم أن العامة سبق وأن تنبأت في هذه السنة لموت السلطان وزعزعة بنية السلطة بسبب الظرفية التي أحدثتها عودة المهدي بن تومرت من المشرق وبداية الدعاية الموحدية ضد المرابطين، فكانت الرؤيا من ضمن أدوات إنتاج الخطاب السياسي عصرئذ، علما أن تاريخ الدولة الصنهاجية دونه كتّاب الدولة المصمودية وبعدهم المرينيون.

ثالثا، موقف الرعية من السلطة والمفهوم الجديد للوثيقة. لقد أثار الباحث في ثنايا الكتاب رموزا ودلالات ترتبط بـ"صورة الحاكم المرابطي في ذهنية الرعية"، و"ما يخاطب به أمير المسلمين (108-113)".

والملاحظ أن هذه المواقف استمدتها المؤلف من مصادر يدخل معظمها ضمن الأدب العالم، في الوقت الذي يوفر فيه الخطاب الشعبي المدون مواقف واتجاهات قيمة إزاء السلطة. ومنها إصابة الأغراض في ذكر الأعراض، لأبي بكر محمد بن قزمان القرطبي (ت. 555هـ/1160م)، وري الأوام ومرعى السوام في نكت الخواص والعوام، لأبي يحيى عبيد الله بن أحمد الزجالي القرطبي (ت. 694هـ/1294م)، وحدائق الأزاهر في مستحسن الأجوبة والمضحكات والحكم والأمثال والحكايات والنوادر، لأبي بكر محمد بن عاصم الغرناطي (ت. 829هـ/1425م).

ويمثل كتاب السلطة المرابطية: الرمزي والتخيّل إذاً ملامح مشروع فكري أضحى فيه المجال ماديا وممتدا، والمجتمع موسوما بالتطور، والزمن قابلا للتحوّل، وكل ذلك من إفراز سلطة زمنية ذات بنية ومؤسسات وممارسات، وهو ما يضيف على المؤلف بعديه التاريخي والراهني، لما لمفهوم "السلطة السياسية" من حضور قوي في النسق السياسي، وعلاقته بباقي المفاهيم الأخرى، مثل مفهوم الدولة والنظام السياسي؛ فتصبح السلطة السياسية متجسدة في قابلية السلاطين وقدرتهم على اتّخاذ القرار السياسي وأجراته، من

خلال الخطط السياسية التي تختلف باختلاف النظام السياسي. وإذا كان هذا التحديد يدخل ضمن التحليل الدستوري المعاصر؛ فإن التفصيل فيه تاريخياً يؤكد أهمية المقاربة التاريخية في علم السياسة المعاصر.

سعيد بنحمادة

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، مكناس